



Ress Congress 6 (27 November 2022) Special Issue, p.106-128

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by iThenticate.

***A special issue of the proceedings of the Sixth International
Conference on Human Sciences (Ress 6)***

Article History:
Received
25/12/2022
Received in revised
form
30/12/2022
Available online
20/01/2023

**THE HIGHER EDUCATION IN IRAQ AND THE CONTEMPORARY
CHALLENGES: THE RELEVANCE OF THE GRADUATES TO THE
LABOR MARKETS**

Saad Abed Najim AL-abdali ¹

Hifaa yousif Sulaiman ²

Abstract

The dramatical changes in the modern societies coupled with the information and technological revaluation and knowledge societies have created many challenges to the higher education managements. The Relevance and Quality of higher education graduates are becoming important challenges facing the higher education. The efforts of higher education in producing relevant and skillful graduates to meet and match the needs of the world labour market is a great task for higher education managements.

¹ PhD. Dijlah University College, Saad.abd@duc.edu.iq.

² Dr. Colleg of Education Ibn Rushd for Humanities, hifaa.yousif@ircoedu.uobaghdad.edu.iq.

التعليم العالي في العراق والتحديات المعاصرة: موازنة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل

سعد عبد نجم العبدلي³

هيفاء يوسف سليمان⁴

ملخص

يوفر التطور السريع لنظم المعلومات الجغرافية (GIS) أدوات جديدة للتحليلات المكانية وكما هو معروف بأن الخرائط هي الوسيلة التقليدية لتقديم المكان أو نتائج التحليل المكاني والتي تُنتج مباشرة من جمع البيانات أو التحليلات المكانية، فقد تم تطوير خرائط القصص في السنوات الأخيرة وتمكن خرائط القصص إنشاء قصة لأي موضوع وشرحها وتقديمها.

وخرائط القصة هي أكثر بكثير من مجرد مواضيع فهي وسيلة اتصال قوية وتفسيرية تستخدم بيانات الوسائط المتعددة مثل الصور ومقاطع الفيديو والرسوم البيانية إذ تساعد على التفاعل ليس فقط مع الخريطة ولكن أيضاً مع النص أو الصور، وتوسعت فكرة استخدام بيانات خريطة القصة بسرعة خاصة في قطاع التعليم حيث يستخدم الطلاب خرائط القصة لاستكشاف عالمهم وأداة لتحسين تعلم الطلاب، إذ يدرك واضعو السياسات والمختصون في مجال التعليم دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكين رئيسي للابتكار والتغيير في التعليم والتدريب والتعلم بشكل عام.

لذا هدفت هذه الورقة البحثية الى تطبيق خرائط القصص على محافظة بابل وعلى بعض المواقع الاثرية وقد تم اختيار (8) مواقع من المحافظة وهي (مسجد النخيلة، مدينة بابل الاثرية، ومقام ذي الكفل، ومقام رد الشمس، ومرقد العلامة ابن طاووس، مدينة كيش الاثرية، ومدينة بروسيا الاثرية، ومرقد الامام القاسم).

كلمات مفتاحية: خرائط تفاعلية، قصصية، نظم معلومات جغرافية، مواقع اثرية وتراثية.

المقدمة

في ظل الهيمنة الاقتصادية وقوة المساومة والسياسة التي تحتلها دول العالم الصناعي المتطور وفي ظل امتلاكها تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية المتطورة فإن لهذه الدول امكانية التأثير على الدول النامية خاصة في ظل العولمة والعالم المفتوح. لذلك فانه على الدول النامية والعراق منها ان تكون مستعدة لمواجهة تحديات حقيقية علمية وتكنولوجية وقضايا معاصرة يطرحها عالم القرن الحادي والعشرين كمفاهيم العولمة والشراكة وتجانس الحضارات وحرية التجارة الدولية حيث ارتبطت هذه المفاهيم بعصر ثورة المعلومات لاتصالات وعالم التواصل الاجتماعي مدى تأثيرها على المجتمعات النامية وفي مختلف مرافق ومؤسسات الحياة ومظاهرها.

³ جامعة دجلة الاهلية.

⁴ كلية التربية/ابن رشد للعلوم الانسانية/جامعة بغداد.

إن مثل هذه المفاهيم المعاصرة والتحديات تضع نظام التعليم العالي في العراق ومؤسساته التعليمية إمام تحديات مستقبلية حقيقية وهو يرسم خصائص وسياسات وبرامج التعليم العالي، حيث أصبح من الضروري إن يتسم نظام تعليم عالي بالجودة والمرونة والقدرة على مواكبة التطورات العلمية وموائمة خريجو التعليم العالي الى حاجة سوق العمل ذو المساحة الكبيرة والاستفادة ما توفره ثورة المعلومات والتكنولوجيا من مزايا وفوائد وتقليل الخسائر المتوقعة منها. فالتعليم العالي في العراق وكأي نظام يتأثر ويؤثر بالتغيرات التي تحدث في المجتمع ويفترض ان يستجيب لهذه الحقائق والمعطيات الجديدة ويغيرها حيث لم يعد التعليم العالي مختصراً على تعليم "النخبة" بل هو التعليم الواسع او كبير.

ان التحولات النوعية والكمية المتسارعة التي تحد مساعي المجتمعات والدول في ظل النظام العالمي الجديد والتحول الى اقتصاد والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وما يرافقها من مفاهيم وطروحات وتحديات معاصرة تلقي على عاتق التعليم العالي في العراق ومؤسسات التعليمية مسؤولية مزدوجة متمثلة في مواكبة الجهود المبذولة لموائمة خريجو التعليم العالي لسوق العمل المحلي والدولي من جهة وتكوين رؤية واضحة لمستجدات المستقبل في المدى المنظور والمتوقع من جهة أخرى. فالتعليم العالي في الجامعات لابد ان تكون حالة متقدمة عن حركة المجتمع والدولة تساهم في توجيهها وعليها ان تكون أفضل.

اولاً: التعليم العالي والتنمية البشرية المستدامة

1- التنمية البشرية المستدامة

التنمية اصطلاحاً فعالية اجتماعية حركية تتضمن تغيرات كمية ونوعية في حياة الأفراد والمجتمع خلال فترة زمنية معينة، وهي بذلك عملية مجتمعية واعية موجهة تتضمن إحداث تحولات هيكلية بهدف تكوين قاعدة مادية تستخدم لتوسيع الطاقات الإنتاجية الذاتية وخلق طاقات إنتاجية جديدة. وعلى هذا الأساس فان مفهوم التنمية لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب رغم أهميته بل يمتد إلى حركة المجتمع بكامل مكوناته.

وبما إن التنمية تعني الحياة بكافة أشكالها فقد برزت التنمية البشرية كبعد جديداً وهاماً للتنمية حيث تعني التنمية البشرية بتوسيع نطاق الخيارات والفرص إمام أفراد المجتمع من خلال زيادة فرصهم في التعليم والصحة وموائمة خريجو التعليم العالي لمتطلبات الحياة الاقتصادية والعمل وزيادة دخل الفرد يقدر ما تهتم بنمط توزيع الدخل. إن التنمية البشرية لا تهدف إلى زيادة ما في حوزة الناس من سلع خدمات فحسب بل هي عملية أوسع من ذلك فإنها تهتم بالناس من اجل الناس بواسطة الناس فالتنمية البشرية تهتم بالنمو الاقتصادي بقدر ما تهتم بتوزيع ثمار هذا النمو وهي تتسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية.

بدء واضعو السياسات الاقتصادية بوضع نماذج للتنمية بمعناه الشمولي المستديم لمرافق الحياة كافة وضمان استدامتها بشكل مستمر لتحمي الأجيال القادمة، وهي بذلك مفهوم أعمق واشمل مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم التنمية الموارد البشرية حيث إن مفهوم التنمية البشرية المستدامة يشمل عناصر رئيسية تتعلق مفهوم التنمية البشرية وهي: الانتاجية والانصاف والقابلية على الاستدامة والتمكين.

وفي عام 1993 ، تبلور من مفهوم التنمية البشرية المستدامة باعتباره نموذجاً جيداً للتنمية وقادراً على استيعاب تحديات العصر ويركز على توسيع خيارات وقدرات الناس بشكل مستمر ومستدام من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي وفق استراتيجيات وطنية وقومية تتلاءم وخصوصية كل بلد وحاجاته الوطنية وتؤمن احتياجات الأجيال الحالية وكذلك حاجات الأجيال القادمة في نفس الوقت وجعل جوهر التنمية في خدمة الناس وليس مفهوم التقليدي في كون الناس في خدمة التنمية ويركز على الاستخدام المستديم للموارد الطبيعية للتنمية البشرية ويعزز الإبعاد التطبيقية للتنمية المستدامة . إن مفهوم التنمية البشرية المستدامة يتجاوز مفهوم التنمية البشرية وكذلك التنمية البشرية ليؤكد قابلية عملية التنمية للاستدامة فهو ليس حاصل جمع للمفهومين، ففي الوقت الذي يؤكد على إن الناس محور التنمية فهو يدعو أيضاً إلى حماية فرص الأجيال القادمة كونها جزء من المجتمع الإنساني.

وقد اهتمت الأمم المتحدة ومنذ 1993 ، من خلال منظماتها الدولية المخصصة كاليونسكو وكذلك حكومات الدول بموضوع التنمية البشرية المستدامة بوصفها مقياساً لرفاه البشرية عن طريق توسيع الخيارات والفرص المتاحة للإفراد وتوسيع قدراتهم في مجال التعليم العام والتعليم العالي وموائمة مخرجات المؤسسات التعليمية الى ما يتطلبه سوق العمل بما يساهم في الاستفادة الكاملة من هذه المخرجات في تنمية الأفراد والمجتمعات وذلك من خلال استراتيجيات وطنية تتلاءم مع خصوصية كل مجتمع وبلد وحاجاته الوطنية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .فقد ركزت على ضرورة انماء كفاءات ومعارف وطاقات الأفراد الذين يعملون والذين يمكنهم العمل من خلال تطوير مناهج التعليم العالي والتعليم ما بعد الدراسة لموائمة هؤلاء الخريجين لمتطلبات سوق العمل بما يخلق فرصة عمل جديدة ويجعلهم قادرين على سد احتياجات سوق العمل والكفاءة العالية .

ولما كانت التنمية البشرية المستدامة بهذه الأهمية فان وسائل تحقيقها تتعدد وهي الأخرى ليكون التعليم والتدريب والتنمية القدرات هي الإشكال الثلاثة الأساسية لذلك. فالتعليم يعد القاعدة العريضة التي تستند عليها الأفراد من معرفة العلوم والمعارف والتدريب وهو النشاط المستمر الضروري لتزويد الأفراد بالمهارات والخبرات

ليكون مؤهلاً للعمل في سوق العمل والتنافسي وتطوير أداء العاملين فعلاً، إما تنمية القدرات فتعني زيادة قدرات الأفراد في تحسين أدائهم ومكانتهم الوظيفية وهي عملية دائمة ومستمرة لتطوير الأفراد بالمعرفة والمهارات وبعد النظر والتصور الذي يحتاجه سوق العمل.

لذلك فقد عرفت التنمية البشرية المستدامة بأنها توسيع خيارات وقدرات الأفراد والمجتمع من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بأعدل طريقة ممكنة دون الاضرار بحاجات الأجيال القادمة. وتأتي أهمية التنمية البشرية المستدامة من خلال مؤشراتها الكمية والنوعية المتعددة والتي تعكس مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي الذي يحققه البلد، حيث تنعكس هذه المؤشرات المختلفة على مدى اتساع نطاق خبرات أفراد المجتمع وخياراتهم وفرصهم في الحياة من خلال فرصهم في التعليم والتدريب والعمل المنتج المثمر والرعاية الصحية والدخل والتشغيل. وفي التطبيق العملي لمفهوم التنمية البشرية المستدامة فإنها تعد عملية اجتماعية يشترك فيها كافة المعنيون سواء في المؤسسات الحكومية أو مؤسسات المجتمع الأخرى ومراكز التعليم والبحث والتطوير.

2- العلاقة بين التعليم العالي والتنمية البشرية المستدامة

يلعب التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص دوراً أساسياً في تحقيق التنمية البشرية المستدامة حيث أصبح بالإضافة الى اعتباره حقاً أساسياً مجتمعياً لكل فرد، فانه بعد استثماراً حقيقياً في الموارد البشرية له مردودات لاحقة اقتصادية واجتماعية وثقافية لا غنى للجميع عنها، ويرتبط تنمية الموارد البشرية بالتعليم العالي من خلال علاقة وثيقة حيث يتناسب حجم القوى العاملة في قطاعات المجتمع والمؤهلة تعليمياً وتدريبياً وفنياً تناسباً طردياً مع حجم ونوعية الإنتاج وكفاءة أداء مختلف قطاعات المجتمع.

ويلعب التعليم العالي دوراً في خلق المخرجات التعليمية المدربة والمؤهلة لسد احتياجات سوق العمل وملئ فرص العمل المتاحة بشكل كفوء وفعال. فقد اشارت الكثير من الدراسات إلى العلاقة الوثيقة بين الاستثمار في التعليم العالي وبين المردودات الاقتصادية والاجتماعية له حيث زيادة الانتاج كماً وتحسين نوعيته يرتبط بشكل مباشر بدرجة التعليم والتدريب التي يمتلكها خريجو التعليم العالي ومدى موائمتهم لمتطلبات سوق العمل وفرص العمل المتوفرة فيه.

لذلك فان خلق تنمية مستدامة في رأس المال البشرية لا يمكن ان تتم إلا من خلال زيادة كفاءة خريجو التعليم العالي والفرص التعليمية وفق خطة استراتيجية تعليمية واضحة المعالم والاهداف تؤدي الى زيادة

كفاءة مؤسسات التعليم العالي القائمة واستحداث برنامج تعليمية عملية وتدريبية جديدة. ترتبط مباشرة بسوق العمل ومتطلباته بهدف زيادة فرص التشغيل والعمالة لهؤلاء الخريجين لذلك فان الاستثمار في التعليم العالي هو احد مكونات الأساسية لمفهوم التنمية رأس المال الاجتماعي وبالتالي فان أعلى قيمة للاستثمار هي تلك التي تستثمر في الانسان ولذلك فقد برزت فكرة اندماج الاستثمار في التعليم مع بقية قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية اصبحت من الموضوعات الرئيسية للتحليل الاقتصادي والموضوعات البحثية حيث يرى هذا الاتجاه ان الاستثمار في التعليم هو سبب ونتيجة في أن واحد من خلال تأثيره وتأثره بالأبعاد والمقومات الاقتصادية والاجتماعية لمفهوم التنمية بشكل عام والتنمية البشرية المستدامة بشكل خاص . ففي الوقت الذي يعتبر التعليم محددًا اجتماعياً فهو عامل تطوير وتحديث اجتماعي مخطط وغير مخطط. وقد ادت هذا النظرة الشمولية المنظوماتية للتعليم الى اسلوب تحليل جديد في الادبيات الاقتصادية يطلق عليه " التحليل المنظومي " حيث يعتبر التعليم نظاما اجتماعية فرعيًا يرتبط بالمنظمة الاجتماعية الفرعية الأخرى.

ثالثاً: التعليم العالي في العراق والقضايا المعاصرة

1- التعليم العام والتعليم العالي في العراق

إن وظيفة أي نظام تعليمي في اي بلد يتحقق وفق اعتبارات وخصوصيات ذلك البلد. ولكن بشكل عام فان أهداف التعليم العالي بشكل خاص يتضمن الاتي :-

- 1- تلبية احتياجات البلد من القوى العاملة المناسبة لإنجاز عمليات وخطط التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية للبلد.
- 2- تهيئة وإعداد هيئات وكوادر تدريس عالية المستوى وخلق ملاكات تدريسية لكافة مؤسسات مستويات التعليم وحسب الاختصاصات المطلوبة.
- 3- تهيئة مخرجات، ذات مستوى تعليم وتدريب جيد يلبي احتياجات مستوى العمل في المجتمعات المتحضرة يستطيع إن يتعامل ويتعامل مع متطلبات الثورة المعلوماتية والتكنولوجية والاقتصادية المعرفة.
- 4- خلق قنوات تدريبية متصلة مع سوق متطلبات سوق العمل بهدف تطوير وتدريب الخريجين وجعلهم مؤهلون لمليء فرص العمل المتاحة ذات المواصفات العالية بهدف الحد من البطالة العالية في صفوف خريجو التعليم العالي.

ويقوم النظام التعليمي في العراق على أساس استراتيجية تعليمية تستند الى متطلبات وخصوصيات العراق وفلسفته الاجتماعية والسياسية والتي تضمن حق الفرد في التعليم المجاني في مراحل التعليم الكافة وخلق مخرجات مؤهلة علمياً وأكاديمياً مقترنه بالمهارات العملية التي يتطلبها سوق العمل والتطوير. ومن خلال وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي تنتظم العملية التربوية والتعليمية من خلال التكامل بين أهداف وسياسات ومخرجات التربية والتعليم العالي خلال الإشراف والمتابعة وحاكمية التعليم العالي والجودة والسيطرة على تنفيذ هذه السياسات والخطط، وتهيئة المستلزمات المادية والبشرية الضرورية لذلك، حيث تترايب أهداف وسياسات واستراتيجيات وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي كون مخرجات التربية هي بالأساس مدخلات للتعليم العالي.

وعلى هذه الأساس فان عملية التكامل والترابط الأفقي والعمودي بين أهداف وسياسات التعليم العام متمثلة بوزارة التربية والتعليم العالي متمثلا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي هو عملية مهمة واساسية من اجل تحقيق أهداف النظام التربوي في العراق كونها نظامين تعليمي يرتبطان بعلاقة وثيقة تتجاوز حدود العلاقة التقليدية الى مستوى العلاقة التكاملية بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على نوعية وكمية مخرجات النظام التربوي كل ذلك من خلال مستوى التغذية الراجعة Feed Back بها.

إن سياسة التعليم العام والتعليم العالي في العراق تؤكد على حق الفرد في التعليم والتعليم والمساواة في فرص التعليم والتمكين واثبات الذات والشمول والتكامل بين انواع التعليم ومستوياته المختلفة.

2- التعليم العالي والبيئة التعليمية الالكترونية (EEE)

في ظل التحول الجوهري نحو مجتمعات المعرفة (Knowledge Society) المربوطة بالشبكات التي تسود فيها تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الرقمية والاقتصاد الرقمي ، حيث المعارف هي القوة الدافعة الرئيسية للتحويلات الاجتماعية وخلق اقتصاديات قائمة على المعرفة ، فان نظم التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص ستشهد تحولات أساسية لمواجهة التحديات الجديدة وذلك بتطوير أدائها وتدعيم وجودها الشرعي القانوني في مجال العلوم والمعرفة وموائمة مخرجاتها لمتطلبات سوق العمل وتعزيز الخدمات والبرامج التي تدعم الشباب والخريجين وذلك بخلق بيئة إلكترونية تعليمية (Electronic Educational Environment EEE) وتهيئة مستلزماتها لضمان الاستفادة الفاعلة مما توفره مجتمعات المعرفة هذه . ان عالم سوق العمل العالمي ومتطلباته نتيجة نحو تبني تخصصات معرفية عالية التخصص والجودة وان خريجو التعليم العالي عليهم إن يكونوا القوة المفكرة (Thinking Force) من خلال التفاعل مع البيئة

الالكترونية للتعليم العالي (EEE) إلى توفرها اقتصاد المعرفة، حيث يتطلب الأمر تبني التطورات السريعة في عالم اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي لتقليل أو ردم الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. وفي حقيقة الأمر فإن الفجوة المتنامية بين العام الذي يملك والعالم والذي لا يملك (World haves and hove-not) and تنعكس جليا في تنامي الفرق بين الذين يعرفون والذين لا يعرفون "The knows and not knows". لذلك فإن الفجوة العلمية بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون يجب إن تقلص وتردم بشكل حتمي ليس بمليء صفوف الطلبة بالحاسبات بقدر تهيئة وخلق طالب أو متعلم ومدرس وأستاذ متدرب جيدا ويمتلك دوافع ورغبات حقيقية ومستمرة للتعليم ونقل وتقبل المعرفة وكذلك عن أطفال لهم غذاء كافي وجيد ومستمر لتنمية قدراتهم وعقولهم وعن فرصة حقيقية ومستدامة للتنمية البشرية العلمية، لذلك فإن وصف المعرفة بأنها "كالسيف" وإن الحكمة "درع" لها هو وصف صحيح ومنطقي ومقبول حيث نفترض بالمعرفة والتكنولوجيا إن تقليص المسافات بين الناس وليس بالضرورة إن تجمعهم سوية .

3- الموائمة والجودة في التعليم العالي في ظل معطيات العولمة

إن موائمة التعليم العالي يمكن ان تفهم من خلال دور التعليم العالي تجاه المجتمع ومشاركته وتفاعله من قضايا التنمية الاقتصادية ومقابلة متطلبات (Matching) سوق العمل واستغلال فرص العمل المتاحة في سوق العمل العالي والمحلي. كما ان موائمة التعليم العالي ونوعيته يجب ان لا تقاس على أساس محلي وداخلي فقط بل ان المظاهر العالمية والعولمة يجب ان تؤخذ بالحسبان حيث ان الموازنة بين متطلبات العولمة والفاعلية محليا وعالميا ضرورة تواجهه مؤسسات التعليم العالي في العراق كما إن موائمة خريجو التعليم العالي يجب إن تستجيب لمتطلبات والاحتياجات النوعية العالية لسوق العمل العالمية وقدرة الخريجون على المنافسة عالميا وليس محليا فقط حيث حرية رأس المال والموارد البشرية التي تخلفها العولمة والاقتصاد العالمي.

إن خلق مفهوم أوسع لموائمة وفاعلية التعليم العالي يترافق مع الحاجة الى تقوية وتعزيز النوعية والجودة في التعليم العالي حيث ان خريجو التعليم العالي يتنافسوا على في العمل في ظل سوق عالمي مفتوح ومتنافس تنافسا قويا لذلك فإنه نوعية مخرجات التعليم العالي التي لا تقابل (dismatch) ولا يلبي حاجات سوق العمل ستجد نفسها معزولة ومهددة بعدم إمكانية ملئ وَاغتنام فرص العمل المتاحة. لذلك، فإنه مالم تكون مؤسسات التعليم العالي قادرة على إنتاج خريجين مخصصين بنوعيه عالية ومتفاعلين مع متطلبات ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، فإن قدرة على التنافس ستكون ضعيفة ومحدودة.

وفي هذه المجال فان ذلك سيسمح لقوى السوق الحر إن تأخذ دوراً مهماً في تحويل مؤسسات التعليم العالي وتوجيه مخرجات التعليم العالي باتجاه جعلهم قادرين على تلبية متطلبات سوق العمل حيث يمكن إن يكون ذلك من خلال مؤسسات قطاع الخاص والقطاع المشترك والشراكة بين الجامعات والصناعة. إن هذا الدور للقطاع الخاص والشراكة

وفي ظل العولمة وشروطها ومتطلباتها وزيادة اعتماد التعليم العالي على قوة السوق المتمثلة في قطاع الصناعة والإعمال في تحويل مؤسسات التعليم العالي وباتجاه تقليل الاعتماد على التمويل الحكومي للتعليم وكبديل عنه، فان من شأن ذلك إن يضعف حاكمية الدولة للتعليم العالي وسيطرتها عليه واراداته لها. وهذا من شأن ان يخلق مخاطر كبيرة لمفاهيم وقيم اقتصادية واجتماعية التي تسود في اقتصاديات السوق الحر والتجارة الحرة في ظل العولمة مثل جدوى وعوائد التعليم العالي والهوامش الربحية المتحققة منه وعوائد الاستثمار في التعليم العالي وغيرها ، ويتزامن ذلك مع التحول نحو مجتمعات المعرفة (Knowledge Society) التي تسودها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية والاقتصاد الرقمي والتي تخلق انماطاً جديدة للنمو وخلق الثروات تصبح المعارف القوة الدافعة الرئيسية لخلق مجتمعات اقتصادياً قائمة على المعرفة والتعليم والاقتصادية الرقمية .

رابعاً: التحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق في القرن الحادي والعشرين

تؤكد منظمة اليونسكو ومنذ تأسيسها 1941 على الدور الهام الذي يضطلع به التعليم العالي في تنمية المجتمعات وتؤكد على التعليم العالي والعراق وقضايا المعاصرة على مؤسساتها عن تقدير التنمية المستدامة وثقافة السلام. وخلال دورتها المختلفة، فان منظمة اليونسكو أشرت الكثير من التحديات والصعوبات التي تواجه التعليم العالي من العالم بشكل عام وفي المنطقة العربية بشكل خاص حيث نشرت 1995 وثيقتها التوجيهية المعنوية " بحث في سياسات التغيير والنمو في التعليم العالي " .

وعلى أساس منهجيتها الجديدة التي ارتكزت على الانطلاق من القاعدة الى القمة بدلاً من القمة الى القاعدة والتي تبنتها في دورته 28 باريس 1998 حيث انعقد المؤتمر العالمي للتعليم العالي. فقد عقدت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات العالمية ومنها المؤتمر العالمي حول التعليم العالي " واي تعليم نريد" للعالم العربي في القرن الحادي والعشرين والذي انعقد في بيروت (مارس/ آذار 1998) في محاولة للإجابة عن السؤال

تعليم عالي نريد للعالم العربي في القرن الحادي والعشرين حيث تم تحديد في هذا المؤتمر أربعة مفاهيم أساسية مطلوب التعامل معها في التعليم العالي وهي:

1-الملائمة (Relevance) 2- الجودة (Goodness)

3-التمويل والإدارة ((Financing and Management) 4- التعاون (Cooperation)

وقد أسفرت هذه المؤتمرات عن تبلور رؤية للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين وعند وضع خطة عمل متماسكة:

حيث جاءت في هذه المؤتمرات ما يلي: -

1. إن شتى (مختلف) أنواع البيئات التي تتفاعل معها مؤسسات التعليم العالي تشهد تحولاً شاملاً نحو

العولمة، وتزايد الترابط الدولي الإقليمي، تضخم أعداد الطلبة، التهميش وفي ظل تصبح القرارات في هذه المفاهيم ضرورية ولازمة للتعامل مع هذه الأزمة في ظل الحركة نحو عولمة الاقتصاد وتنامي الاقتصاد غير الرسمي والنمو سكاني السريع للبلدان المقترن بتزايد الطلب على التعليم في وقت تقل فيه فرص العمل المتاحة في سوق العمل. ولكن في ظل الفجوة التي تتزايد اتساعاً أنسان بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي لا تستطيع إن تضعف البنى الأساسية الأولية التي يتيح لها بالانتفاع بالمعارف، فالسؤال هنا بين الذين يملكون والذين لا يملكون.

إن مثل هذه التحولات الكبيرة لها انعكاساتها على مهمة التعليم العالي والذي يشهد بدوره تحديات كبيرة في القرن الحادي والعشرين متمثلاً بازدياد عدد الملتحقين بالتعليم العالي الى جانب الاحتياج الكبير للارتقاء بمستوى التعليم العالي من اجل الاستجابة الى هذه التحديات الانمائية للبلدان من جهة، وتنامي معدلات البطالة في صفوف خريجي التعليم العالي ومدى ملائمة هؤلاء الخريجون لمتطلبات واحتياجات سوق العمل ، حيث يتطلب الأمر حصول الخريجين على التدريب المناسب إثناء أو بعد الدراسة يساعدهم على خلق فرص عمل خاصة بهم او الحصول على فرص العمل المتوفرة في سوق العمل المحلية والدولية .

2. ضرورة ارتباط البرامج ووسائل التدريب في التعليم العالي بالسياق الدولي الى جانب ارتباطها بالسياق المحلي من اجل الاستجابة في آن واحد لاحتياجات المناطق المختلفة الخصائص العلمية المتنوعة في إطار أتاحه التعليم للمجتمع في كل مكان وزمانه.

3. تحسين نوعية التدريسيين العلمية والبحثية وربط الجانب النظري بالجانب العملي لزيادة مهارات التدريسيين القائمين على العملية التدريسية وزيادة عدد التدريسيين وإضافة لقب تدريسي.

4. في مواجهة هذه التحولات، فإن الامر يتطلب التحول من " ثقافة أما هذا أو ذاك إلى ثقافة هذا وذاك " بهدف خلق نوع من الموائمة بين الجامعات وسوق العمل وخلق رؤى وانشطة جديدة، حيث ان هذه الرؤى والانشطة للتعليم العالي تبقى في سياق محلي محدد وضمن رؤية عالمية توجهها بالدرجة الأولى رؤية تستهدف مجتمع أكثر عدلاً وانصافاً.

وفي هذا المجال، فانه يمكن تحديد بعض ملامح الرؤيا والاستراتيجيات المطلوبة للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين.

- دور أخلاقي توجيهي في فترة أزمة التعليم.
- روابط للتضامن العالمي مع مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع الأخرى.
- استحداث أسلوب إداري مستند الى المبدأ المزوج للاستغلال المسؤول والخضوع للمساءلة في إطار الشفافية.
- حرص شديد على معايير للجودة والملائمة تتجاوز المعايير الخاصة بسياقات معينة.
- التأكيد على المحاور الأربعة التي هيمنت على جهود مؤسسات التعليم العالي وفق للمؤثرات العالمية، وهي: الملائمة والجودة والإدارة التمويل والتعاون.

1- الملائمة في التعليم العالي (Relevance)

حيث ان المعرفة أصبحت العنصر الأساسي في التنمية الاقتصادية، فهناك تغييراً في طبيعة العمل متمثلاً بالانتقال العمل الروتيني من مؤسسة الانتاج الصناعي الى العمل المرتبط بالمعرفة والمعلومات. مثل هذا الانتقال ساهم في تطوير زيادة وتبني مهارات عملية يتطلب بها الاقتصاد وبشكل عام وسوق العمل بشكل خاص حيث إن الحصول على فرصة عمل مستقلة يتطلب درجة عليــــه من المهارات والتوصيف الأكاديمي المرتبط بها. فقد اشار البنك الدولي (World Bank 2001) الى ان بالرغم من زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم وزيادة معدلات العائد لها ليس فقط في البلدان المتقدمة بل وفي البلدان النامية إلا أنها ذلك ترافق مع زيادة وفق معدلات البطالة بين الخريجين من التعليم العالي بشكل عام. حيث يشار الى مخرجات التعليم العالي الى انها مجهزة بالمهارات العملية والتنافسية المطلوب في سوق المعرفة على مستوى العالم.

إن هذا الأمر يتطلب من مؤسسات التعليم العالي أن تتبنى سياسات وبرامج ورؤى من أجل أحداث تغييرات في طبيعة مخرجات التعليم العالي وملئتها لاحتياجات سوق العمل من أطار التنافسي العالمي في سوق العمل والثورة المعلوماتية وعالم الشبكات. إن مثل هذه التغيير سوف تساعد في التقدم والنمو الاقتصادي الذي يعتمد على المعرفة الحقيقية فضلاً عن زيادة معدلات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية الحديثة.

حيث ينظر إلى الملائمة في التعليم العالي من حيث دوره ومكانته في المجتمع ومهامه المتعلقة بالتعليم والبحوث ومن حيث صلته بعالم العمل بمعناه الواسع وعلاقته مع الدول والتمويل العام وواجهة تعامله مع مستويات وأشكال التعليم العالي.

فالملائمة في التعليم العالي تعني: -

- التلاقي مع السياسات حيث توضع احتياجات التنمية في مركز الرؤية السياسية وقرار العمل وحيث يوضح البعد الاقتصادي في خدمة البعد الاجتماعي وليس العكس.
- التلاقي مع عالم العمل بحيث يسهم التعليم العالي، من خلال مهامه في مواجهة التحولات واستباقها وتنمية روح المبادرة عن طريق الاستعانة بالوسائل التدريبية المناسبة.
- التلاقي مع مستويات الأخرى لنظام التعليمي بحيث تنشأ سلسلة تربوية متكاملة وحقيقية.
- التلاقي مع الجميع في كل مكان وزمان من خلال زيادة مرونة وسائل التدريب لتتلاءم مع احتياجات الأفراد واتاحة التعليم مدى الحياة.
- التلاقي مع الطلبة والأساتذة حيث ينظر إليهم على أنهم أشخاص في حالة صيرورة وموارد يتعين ادارتها وفقاً لمبادئ الانصاف.

وتهدف اشكال الموائمة هذه إلى السعي إلى تحقيق تنمية بشرية مستدامة Sustainable متناسقة Consistent وتصحيح الاختلال عن طريق المزيد من الانخراط في السياق الدولي ومزيد في التجذر من السياق المحلي في آن واحد بمعنى " التفكير في المنظور العالمي والعمل ضمن الإطار المحلي" كذلك مزيداً من البحوث التطبيقية والأساسية ومزيد من البحوث الأساسية فأحدهما تغني الأخرى وكلتاهما لا غنى للتنمية.

2- الجودة في التعليم العالي

لا تتفصل عن الجودة في التعليم العالي الملائمة الاجتماعي، حيث إن الحرص على الجودة وتطبيق سياسات تقوم على نهج " ضمان الجودة " يتطلب في السعي إلى تحسين كل عنصر من عناصر الموائمة وكذلك تحسين المؤسسة ككيان عام يعمل بوصفه نظاماً متماسكاً. وتتوقف الجودة في التعليم العالي على ما يأتي: -

أ. جودة مستوى العاملين: حيث تفترض توفر مكانة اجتماعية ومالية واصراراً على الحد من

أوجه وأشكال عدم المساواة في حقوقهم وعلى أي أساس أو معيار.

ب. جودة مستوى البرامج التدريبية والتي تستلزم عناية خاصة لتحديد أهداف التدريبية وارتباطها مع متطلبات واحتياجات سوق العمل والمجتمع وتطوير أساليب تربوية بغية زيادة فعالية الطلبة وتنمية روح المبادرة لديهم وتوسيع نطاق وسائل التدريب للاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا متعددة الأشكال.

ج. جودة مستوى الطلبة كونه يشغلون المادة الأساسية الأولية للتعليم العالي مما يتطلب لهم عناية خاصة للقضايا المتعلقة بالتحاقهم بالدراسة وفقاً لمعايير الجودة (القدرات والحافز) وتضييق سياسات إرادية لصالح الفئات المحرومة.

د. جودة مستوى البنى الأساسية والبيئة الداخلية والخارجية دون اغفال البنى الأساسية المرتبطة باستخدام وتنمية التكنولوجيا الجديدة للمعلومات الانعكاسات والتي يمكن خلالها تكوين الشبكات التعليم الإلكتروني.

هـ. جودة مستوى إدارة الموائمة بوصفها كلا متناسقا متماسكا يتفاعل مع البيئة التعليمية.

وتعتمد جودة التعليم اعتماداً وثيقاً على إشاعة ثقافتى التقييم والتصحيح داخل المؤسسة بأسرها حيث يفترض هذا اشاعة وغرس ثقافة التعليم داخل المؤسسة وفقاً للآليات صحيحة وموثوقة.

3- إدارة التمويل في التعليم العالي

حيث يفترض إن ينظر إلى التعليم العالي بوصف كتاباً يتألف من مجموعة نظم فرعية تتضمن المهام وإجراءات القبول والدراسات الإدارية وغيرها تتفاعل فيما بينها ومع البيئة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ولا تختصر إدارة تمويل مؤسسات التعليم في إدارة محاسبة تستند إلى المعايير الاقتصادية فحسب بل إن

معايير الإنصاف والملائمة الاجتماعية لأنشطة التعليم والبحث والخبرة والمشورة ينبغي ان ترجح المعايير الأخرى في إطار الإدارة المتوازنة ، ويفترض بالإدارة المالية لمؤسسات التعليم العالي ان تتجاوز التناقض (التعارض) بين ما هي من خلال النظر إليها على أنها " شركة " بين البعد الثقافي وكأنها برج عاجي مسؤول عن صور المعرفة وتطويرها وذلك بهدف الترويج لنهج مجتمعي في التعامل مع التعليم العالي ، نهج يجمع بين الاستقلال الذاتي واستقلالية الفكر والبحث المعرفي من جهة وبين الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبيئة التي تنتمي إليها ليعكس من جهة أخرى لتعليم دوراً قائداً للتعليم العالي في خلق التنمية البشرية المستدامة .

يواجه التمويل في التعليم العالي العديد من التحديات الهائلة تتمثل في تضخم أعداد الطلبة وزيادة الخدمات المطلوبة من التعليم العالي، وفي هذا المجال فان من الضروري ان تقوم الدول بالتزاماتها المالية أمام التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص بهدف ضمان الحق في التعليم العالي وإتاحة فرص الالتحاق بالتعليم العالي تبعاً لمبدأ الجدارة من ناحية وانجاز مهمته في الرابطة الوثيقة بين التعليم وتنمية البلدان. كذلك ضرورة البحث عن موارد تكميلية اضافية لتمويل المقدم من الدول للتعليم العالي مما يعكس توازن مناسب بين إسهام الجهات المستفيدة بشكل مباشر وغير مباشر في التعليم من جهة وبين ضرورات الإنصاف من جهة أخرى وفي هذا المجال، فان مفهوم الجامعة المنتجة يمكن ان يشكل مورداً تكميلياً آخر للموارد التمويل في التعليم العالي من خلال البرامج والدورات التدريبية فصلاً عن ربط التدريب الإنتاج الفعلي في المجتمع في بعض الحقول المعرفية الممكنة.

4- التعاون المشترك

إما في مجال التعاون المشترك في التعليم العالي فان الرؤيا العالمية للتعليم تفرض اشكالا متعددة للتعاون بين جميع مؤسساته التي تتمثل في السعي إلى التنمية البشرية المستدامة وبناء ثقافة السلام، حيث تظهر إشكال مختلفة جديدة للتعاون منها.

1- مواكبة الظواهر العالمية يربط برامج التعليم العالي والبحث العلمي بالشبكة الدولية من منطلق الحرص على الجودة.

- 2- سياسات التعاون ينبغي ان تتيح للبلدان النامية إمكانيات الاستفادة من تكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال والثورة المعلوماتية (IT).
- 3- السعي إلى تعزيز آليات التآزر والشراكة بين عالم العمل والتعليم العالي عن طريق السعي لتبادل الخبرات وسياسات التدريب الملائمة وتبادل الموارد وتوفير الخبرات والمشاركة في دراسة السوق وتوفير الاحتياجات.
- 4- سياسة مهمة وكبيرة تتمثل بتدريب الأساتذة المربين عن طريق برامج أكثر فاعلية بالاشتراك مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى وسائر مستويات التعليم.
- 5- تعزيز مفهوم توأمة الجامعات والكراسي الجامعية وتنمية شبكات الطلاب والمدرسين والباحثين والإداريين ومتخذي القرارات وتنسيقها بشكل كفوء.

ويبقى الحجر الأساسي للنمو والاستعداد لهذه التحديات القضايا المعاصرة والاستفادة منها بروح علمية فاعله هو بناء الإنسانية لفرد العراقي ونوعيه إعداده وتحسينه حيث يلعب التعليم العالي في العراق دوراً هاماً وأساسياً في ذلك ويمكن في هذا المجال ان يكون للتعليم العالي والتعليم العالي في العراق وفقاً للاتاتي: -

- خلق وإعداد اطر ومؤسسات وطنية حكومية وخاصة للتعامل مع العلوم والقطاعات الحديثة ذات مواصفات نوعية مميزة وراحة.
- استحداث برامج دراسات عليا ومركز بحثية علمية كفؤة متخصصة في العلوم والتقانات الحديثة بهدف المساهم في خلق مثل هذه العلوم وليس تقليدها فقط.
- تأهيل وإعادة التأهيل المستمر والدائم للملاكات العلمية الكفوة والانفتاح على الجامعات العالم ضمن مفاهيم التعاون العلمي والتوعية والتدريب.
- دور أوسع للتعليم العالي في المجتمع ومؤسسات المختلفة استجابة التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل من خلال تهيئة خريجو التعليم العالي ليكونوا كثر موائمة لمتطلبات سوق العمل والتنافس حر من خلال طرق وأساليب مختلفة تجعل خريجو التعليم العالي وقادرين على ملئ فرص العمل المتاحة يقود تنافسية عالية.

• التأكيد على ضرورة تعليم اللغة الانكليزية كونها لغة عالمية للبحث العالم والتعليم فالتكامل بين ثورة الاتصالات والمعلومات (TCT) بين اللغة الانكليزية أصبح شرطاً أساسياً وضرورياً لتنمية التطوير السوق العلمي للتعليم والتعلم وخلق مخرجات تعليم عالي موائمة لسوق العمل ولها القدرة على التنافس في السوق العالمي للعمل المفتوح وشديد المنافسة. إن كثير من الجامعات العالمية والرصينة من خلال شبكة الانترنت والاتصالات الحديثة توفر الكثير من البرامج التدريبية والتعليمية الكورسات المتخصصة جدا في مختلف المجالات العلمية والتنمية من خلال التعلم عن بعد ومن خلال مشاريع استثمارية أكاديمية علمية مشتركة مع بعضها البعض، فقد أصبح مثلاً من السهل إن يأخذ الطالب كورس متطور من علوم الحديثة من معهد (MIT) ماساتشوستس للتكنولوجيا في أمريكا. وعلى هذا الأساس فالعولمة وبتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشير الى التحول نحو ما تسمية اقتصاد المعرفة (Knowledge Economic) او الاقتصاد المبني على المعرفة (Knowledge Based Economy) وكذلك الاقتصاد الرقمي (Digital Economy) التي سوف تؤثر على مختلف وظائف واتجاهات التعليم العالي في العراق.

خامساً: موائمة مخرجات التعليم العالي في العراق لمتطلبات سوق العمل

يعتبر التعليم عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعي للبلدان. وفي ظل وجود معدلات مرتفعة للأمية في البلدان النامية، فان سياسات التعليمية لهذه البلدان ركزت حول خلق فرص للتعليم العام كوسيلة لمحو الأمية دون التركيز على التعليم العالي ونوعية لتعليم ولكن نوعية التعليم قد أصبحت من المتطلبات الأساسية لخلق مخرجات تعليم متطورة في البلدان النامية حيث إن نتائج الدراسات المتعددة قد أشارت إلى إن نوعية التعليم فضلاً عن العوائد النقدية المرتفعة للتعليم ترتبط بقوة مع ارتفاع الدخل و النمو الاقتصادي (Kaarsen 2014, Miongat1998) لذلك فان الحاجة كبيرة الان الى تحسين نوعيات مخرجات التعليم العالي بما يتلاءم مع فرص العمل المتاحة وظهور الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات هيكلية ونوعية على أهداف التعليم العالي من خلال استراتيجيات وسياسات تعليمية قصيرة الاجل وطويل الاجل في مواجهة تحديات التعليم العالي في عالمنا اليوم وفي مختلف مظاهر إدارة الاهداف والاستراتيجيات التعليمية.

ان سوق العمل للشباب يستحق من أدارات التعليم العالي واستراتيجيات الاهتمام المتزايد لخلق فرص عمل مناسبة للشباب وتقليل معدلات البطالة السائدة والمرتفعة خاصة في العراق حيث يمتاز سوق العمل بعدم الملائمة (Mismatching) بين مهارات الباحثين عن العمل وعدم وملاءمتها (Inadequate)المهارات المعلوماتية والتكنولوجية التي تتطلبها سوق العمل مترافقة مع معدلات التشغيل المنخفضة وهي السمات السائدة في سوق العمل.

1- مخرجات التعليم وسوق العمل

من التحديات الكبيرة والمتزايدة للتعليم العالي في المجتمعات المتحضرة هو مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل وان الجهد المبذولة من قبل مؤسسات التعليم العالي في انتاج خريجين ماهرين وموامين لاحتياجات ومتطلبات العمل في المجتمعات الحديثة هي مهمة كبيرة تواجهه إدارة مؤسسات التعليم العالي.

إن قوة الشباب ومن خلال التعليم العالي تتطلب جهود كبيرة وان مهمة التعليم العالي الأساسية هي لإنتاج خريجين والمهارات والمعارف يتلاءم مع متطلبات سوق العمل والتحدي هنا هو مدى ملائمة الكورسات الدراسية التي يأخذها الطالب لجعله خريجا فاعلا وقادرا على التنافس بقوة في سوق العمل. حيث ان استجابة (مقابلة) Matching بين الطلب والعرض في سوق العمل يمثل بشكل عام تحديا لشريحة الشباب في سوق العمل ، إن تزايد الفجوة بين حجم الشباب ومعدلات البطالة في معظم دول العالم وخاصة النامية منها ، قد تم تحديثها ومناقشتها في الكثير من الاجتماعات والندوات العالمية والتي تؤكد على انه ، في الوقت الذي يزداد فيه أعداد الخريجين ، فانه لا تزال الاهتمام الأهم يجب ان يكون حول نوعية هؤلاء الخريجين ومدى موائمة المهارات التي يحملونها لمتطلبات النوعية للطلب على العمل في السوق العمل الدولي والمحلي ذو التنافسية الشديدة .

ان بحوث في هذه المجال لمواجهة وتحديد دور التعليم العالي واستراتيجيات إدارة التعليم العالي لتطوير وتقوية مدى ملائمة (Relevance) الكورسات الدراسية التي يأخذها اي خريج لاحتياجات سوق العمل ومتطلباته هي مهمة أساسية ملحة وتحدي متزايد امام إدارات التعليم العالي في الوطن العربي وفي العراق بشكل خاص، حيث محدودية فرص العمل وضعف مؤشرات النمو الاقتصادي والتنافس الكبير والجاد في سوق العمل لخريجين تتوافق وتقابل الاحتياجات ومتطلبات السوق العمل. حيث إن موائمة خريج التعليم

العالي في هذا المجال تتمثل في أي مدى يمكن أن تكون المواد الدراسية التي يحصل عليها الخريجين متوافقة وملائمة لمتطلبات سوق العمل في المجتمعات الحديثة (Modern Society) والشكل الأكثر أهمية هو في تنمية رأس المال البشري من خلال تراكم المعرفة خلال سنين دراسته لتجعله قادراً بشكل جيد على تحويل هذه المعرفة إلى عمل فعال في سوق العمل ، وهذا ما أكدت عليه تقارير الامم المتحدة (2005) حيث انه من الضروري والمرغوب للتعليم العالي ان ينتج خريجين تكون لهم القدرة على التفكير والنقد والتحليل ولهم مهارات فردية ومجتمعية لمقابلة متطلبات سوق العمل .

2- الجودة في التعليم العالي

إن جودة التعليم العالي وملائمة مخرجات لسوق العمل يتطلب النظر إليه من خلال اربعة محددات متداخلة مع بعضها البعض وهي: -

1- رؤية واضحة مهمة للتعليم العالي

2- حالة خريجو التعليم العالي ووضعهم في سوق العمل

3- التحديات التي تواجهه الخريجون وارباب العمل.

4- عدم مقابلة وملائمة الخريجين لسوق العمل.

وإن التوصيات في هذه المجال يشير إلى ضرورة وضع السياسات والاستراتيجيات لخلق الخريجون الماهرون لدعم عملية النمو الاقتصادي في المستقبل وتدعم فرص العمل لهم وتشجع اصحاب العمل والشركات لخلق فرصة اضافية للخريجين الماهرين والكفؤين. حيث ان الحصول على شهادة جامعية تتوفر ميزة وخبرة جيدة لصاحبها في سوق العمل حيث اشارت بعض الدراسات الى ان 16.2% من الخريجين التعليم العالي عاطلين في العمل مقارنة بـ 23.4% بطالة في سوق العمل ككل، لكنه في السنوات الاخيرة، فأن البطالة في صفوف خريجو التعليم العالي الجدد وصلت الى 37% مؤشرا صعوبة في ايجاد فرص العمل. مع انخفاضها في بعض التخصصات المطلوبة مثل الاتصالات والمعلوماتية والتمويل والاستثمار والتأمين وغيرها وقد اوصت هذه الدراسات الحديثة الى: -

1- تحسين طرق التدريس وتطوير صفات المتدربين.

2- القضاء على الفساد.

3- تقليل عدد الطلبة في الصف والواحد.

- 4- تحسين معايير الجودة والقبول.
- 5- تعاون أكبر بين مؤسسات التعليم العالي وأصحاب الشركات.
- 6- توجيه الطلبة للدراسة في المجالات المعرفية المطلوبة عن طريق تقويم زمالات دراسته من قبل الدولة في اتجاه معين يخدم هذه المجالات المعرفية.
- 7- زيادة التعاون المعرفي بين الدول.
- 8- زيادة الخبرة العلمية للخريجين وخلال برامج التدريب إنشاء الدراسة (Internship Scheme) .
- 9- الاهتمام المتزايد بالتعاون بين مؤسسات التعليم العالي واصحاب العمل في سوق العمل.
- 10- تلبية احتياجات أصحاب العمل والقطاع الانتاجي من الخريجين الماهرين خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- 11- على ارباب العمل اتاحة فرصة التدريب وزيادتها بالنسبة للخريجين الحديثين وبمختلف الوسائل.

3- التعليم العالي المتكامل مع سوق العمل Work – Integrated Learning

شهد العقد الماضي اهتماما متزايدا للتعاون والشراكة بين الجامعات ومؤسسات والتعليم العالي من جهة وبين مؤسسات وشركات سوق العمل خلال فترة دراسة الخريج (Internships) حيث ان تكامل مؤسسات التعليم العالي مع سوق العمل خلال فترة الدراسة للخريج من خلال اشكال مختلفة للشراكة يدعم عملية التعليم للخريجين ويضيف مهارات عملية ترفع من فرص التوظيف والعمل. وهذا ما يطلق عليه التعليم المتكامل مع العمل Work – Integrated Learning والذي يمكن ان يأخذ أنواع مختلفة من التعاون المشترك او الشراكة Partnership او الشراكة الداخلية (Internships) بين مؤسسات التعليم العالي الجامعات وبين أصحاب العمل ومؤسسات السوق حيث اخذ هذا الموضوع حيزا واضحا في ادبيات البحوث العلمية في هذا المجال بهدف مواثمة خريجو التعليم العالي لمتطلبات العمل ومؤسسات السوق العامة والخاصة. وقد اشارت هذه الدراسات الى ثلاث أنواع ممكنة للشراكة والتعاون وهي: -

- ❖ تفاعل مؤسسات التعليم العالي والجامعات مع مؤسسات القطاع العام والخاص بهدف تطوير كورسات تعليمية جديدة وبرامج عملية من قبل الجامعات لمقابلة احتياجاته ومتطلبات سوق العمل.

❖ التفاهم والتعاون بين التعليم العالي ومؤسسات قطاع العمل لتبني برامج تعليمية مشتركة بين الاثنتين

Join Super vision خلال فترة الدراسة ومشاريع بحثية مشتركة واشراف مشترك

❖ النوع الثالث من التعاون هو إمكانية مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام لدعم عملية التعليم

بدون الدخول مباشرة في برامج التعليم وذلك من خلال تمكين (access) الطلبة من استخدام

التسهيلات المعدات المتوفرة لهذا الشركات وكذلك تطوير تطبيقات الحالة على شركاتها وتطوير

مشاريع واطاريج بحثية للتعامل معها من قبل الجامعات

❖ التعاون مؤسسات القطاع الخاص والعام وجود إمكانية قوية للتفاعل مع مؤسسات الخاصة العام

لتسهيل مهمة التحول من التعليم الجامعي الى واقع الحياة العملية في كثير من الحقول والمجالات

مثل الزيارات الميدانية، المراقبة والإشراف وتوجيه الأهداف أو العمل داخل وحدات الإنتاج

Internship والعمل الصيفي.

ان من أهم صور التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وشركات القطاع الخاص والعام ويمكن

ان تكون بالشكل التعاوني الثاني والثالث حيث ان مؤسسات مفاهيم التعليم العالي ومنظمات القطاع العام

والقطاع الخاص يمكن ان ترتبط وتعاون من اجل جعل من برامج التعليم عملياً وكذلك دعم عملية التعليم

بشكل او بأشكال مختلفة بشكل مباشر او بشكل غير مباشر حيث يمكن بأخذ هذا التعاون التعليم التعاوني

(Cooperated Education) والتعليم المبني على العمل (work -based learn) التعليم المتعامل

مع العمل.

وقد أشارت هذه البحوث والدراسات الى ان التعليم داخل مكان العمل يوفر للطلبة في التعليم العالي

التجارب المحفزة (Authentic Experian's) والفاعلة عن كيفية تكيف وموائمة التعليم الذي يحصل على

الطالب مع المتطلبات العمل المتوقع له ، حيث في مثل هذا النوع من التعلم ، فان الطالب يحصل يكون

متمكناً (قادراً) على الحصول على العلوم والتطبيقات المتكاملة والتي تزيد من نتائج المتحصل عليها في

العملية التعليمية ككل مبنية على التكامل الفعال والمنظم بين التعليم الأكاديمي والتعليم العمل كما إن مثل

هذا التفاعل يرفع من دوافع وحوافز الطالب للتعلم المستمر من خلال زيادة المنافسة المتوقعة مستقبلاً . إن

مثل هذه التعاون والشراكة يفترض افتراضين: -

- التعليم العالي وبرامج التعليم العالي تتكامل وتقوى وتنمي المهارات المعرفية للطالب خلال فترة الدراسة
- أنها تعطي للطالب دوافع أكبر لتكملة دراسته الأكاديمية بما يخدم فرص العمل المتوقعة والمتصورة من قبله
- ان التفاعل خلال عملية التعليم مع سوق العمل يسهل من إمكانية انتقال الطلبة من الدراسة الأكاديمية والحياة العملية الواقعية وسوق العمل ذات التنافس الكبير .

4- التعليم العالي والنمو الاقتصادي: -

خلال العقود القليلة المنصرمة ، كان العديد من النظريات الاقتصادية والنمو الاقتصادي للأمم بعض منها يميز بين النمو الاقتصادي الذي يحدث بسبب عناصر الإنتاج ممثلاً بمزيد من العمل ورأس المال وبين النمو الاقتصادي المبني على الاستخدام الأفضل لعناصر الإنتاج وزيادة الإنتاجية نفسها حيث ويشار الى الطريقة الأخيرة لزيادة الإنتاجية بتعبير الإنتاجية الكلية للعنصر الانتاجي (Total Factor Productivity)(TFP) والتي ترتبط بشكل مباشر بالمعرفة والتكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث أشار الباحثين (Solow 2001) إلى إن التعليم العالي يمكن إن يكون العنصر الأكثر فاعلية وتأثيراً في الإنتاجية الكلية للعنصر (TFP) لأي اقتصاد. ان الاستثمار في التعليم العالي ينظر إليه ليس وكأنه ذلك النوع من الاستثمار الذي يمكن ان يطور مع رأس المال البشري فقط كما يفهم، بل انه أصبح المحدد الرئيس للنمو الإنتاجية الكلية للعنصر الانتاجي وهو بذلك أصبح من العوامل الأساسية المركزية في النمو الاقتصادي للأمم البلدان.

تشير نظريات التنمية ولعقود المنصرمة إلى الروابط الأمامية والخلفية بين التعليم والاقتصاد ولكن الان ينظر الى الإبعاد والأهداف الاقتصادية للتعليم كأنها الصنف لأكثر أهمية وحيوية للتعليم وبشكل خاص التعليم العالي الذي يربط بين التعليم الرسمي وسوق العمل حيث ان التعليم من اجل العمل أصبحت من الوظائف الحيوية للتعليم العالي. فضلا عن دور التعليم العالي في توفير مخرجات تعليم ذلك مواصفات نوعية مؤهلة لسوق العمل أصبحت هي الأخرى من المواضيع الحاسمة والأساسية التي تواجهه مؤسسات التعليم العالي. لقد أصبح الاعتقاد العام بان الاستثمار في التعليم العالي والتدريب يقوي ويعزز مهارات الخريجين

وقابلياتهم حيث زيادة مهارات الخريجين تزيد في الإنتاجية وتزيد عائداتهم أيضا وهذه مثل الفكرة الأساسية وراء نظرية راس المال البشري Human Capital Theory.

المصادر

المصادر العربية

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المؤتمر العالمي للتعليم العالي، التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين الرؤيا والعمل، باريس 5-9 / تشرين الأول 1998.
- تنقوت، وفاء، احمد سلامي، مخرجات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وانعكاساتها التنموية في الجزائر بين الفعالية والركود، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد (7) 2017.
- فضيل، رايس، دور جودة التعليم في الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الشارقة 2015.
- العتيبي، منير، تحليل ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، مجلة التربوية بجامعة الكويت، المجلد 24 العدد 94، 2010.
- العبدلي، سعد عبد، التنمية البشرية المستدامة في العراق وافاقها المستقبلية، 1999
- العبدلي، سعد عبد، البيئة التعليمية الالكترونية ودورها في تطوير خدمات دعم الطلبة ونقل المعرفة، الملتقى الإقليمي الأول لدور الشباب في مجتمع المعلومات.
- العاني، سلوان كمال، سعد عبد العبدلي، لمحات من التعليم العالي في العراق وتحديات القرن الحادي والعشرين، ورقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية العراق مقدمة الى المؤتمر العالمي عن مستقبل التعليم العالي (الجامعة في القرن الحادي والعشرين)، سلطنة عمان 2001.

المصادر الأجنبية

- Comfort Olufunke Akomolafe & Olajire Adeola Adegun ,
"Strategies of Managing higher Education for youth Labour market in Nigeria"
International NGO journal Vol.4 (10) pp.456-460, 2009.
- Xin Bi, Zengjiang Guo "the employment view of graduates in local university of china" journal of social sciences, pp.119-123, 2016.

Enric Corominas "the match between university education and graduate labor market outcomes" (education – job match).

Taran thune , Oslo Norway " study and labor market effects of graduate students interaction with work organizations during education (A cohort study) "

Pawan Agarwal " Higher Education And The Labor Market in India "